

الفصل الثاني

تحليل هيكل وهانسن

للتوازن العام للاقتصاد

مقدمة:

يقسم النشاط الاقتصادي إلى عدة أقسام لكل منها سوق خاص بها يتحقق لها التوازن بتساوي العرض الكلي الخاص بها. هذه الأسواق الأوراق المالية.

ويرى فالراس في نظريته عن التوازن العام للاقتصاد بتحقيق التوازن العام للاقتصاد إذا تحقق التوازن لجميع الأسواق في الاقتصاد عدا سوق واحدة وليس لهذا الاستثناء أهمية لأن توازن كافة الأسواق عدا واحدة يستلزم بالضرورة توازنها هي أيضاً وبصورة تلقائية.

فإذا طبق ذلك على الأسواق الأربع السابقة فإن توازن ثلاث منها يؤدي إلى توازن السوق الرابعة أيضاً لذا يتركز تحليل التوازن عادة على ثلاث أسواق فقط دون الرابعة. هذا ويركز التحليل الكينزي للتوازن على أسواق العمل والسلع والنقد، دون سوق الأوراق المالية. وقد اعتبر كينز - كما سبق - أن لسوق النقد دوراً هاماً في تحقيق التوازن في السوق المختلفة، فكل مستوى توازني في سوق النقد مقابل له للتوازن في سوق السلع، وأن الصلة بين السوقين تحدث من خلال سعر الفائدة، وأن التأثير في سوق العمل يتم إما من خلال سوق النقد أو سوق السلع. فسوق النقد يحدد سعر الفائدة الذي يحدد كلاً من حجم الاستثمار وحجم الناتج القومي، وفي سوق السلع يتحدد توزيع الناتج القومي بين استهلاك وادخار ومن ثم استثمار، ومن تحديد حجم الناتج القومي يتم تحديد حجم العمالة. وتؤثر الدولة في هذا التوازن من خلال السياسات النقدية في سوق النقد، أو من خلال السياسات المالية في سوق السلع، ويحدث التأثير بصورة غير مباشرة على سوق العمل.

هذا ويتطلب التوازن العام — تبعاً للنظرية الكينزية — التوازن في الأسواق الثلاث المذكورة في نفس الوقت، أي أنه يتطلب التوازن الجزئي لكل سوق من هذه الأسواق كشرط لتحقيق التوازن العام، إذ أن عدم توازن أحدها يؤدي إلى عدم توازن الأخرى وعدم التوازن العام للاقتصاد بالتالي.

ولدراسة كيفية حدوث التوازن العام للاقتصاد فإن ذلك يتطلب دراسة التوازن لمختلف الأسواق في إطار نموذج واحد يجمع التوازنات الجزئية معاً ويمكن معه معرفة التأثير المتداخل بينها.

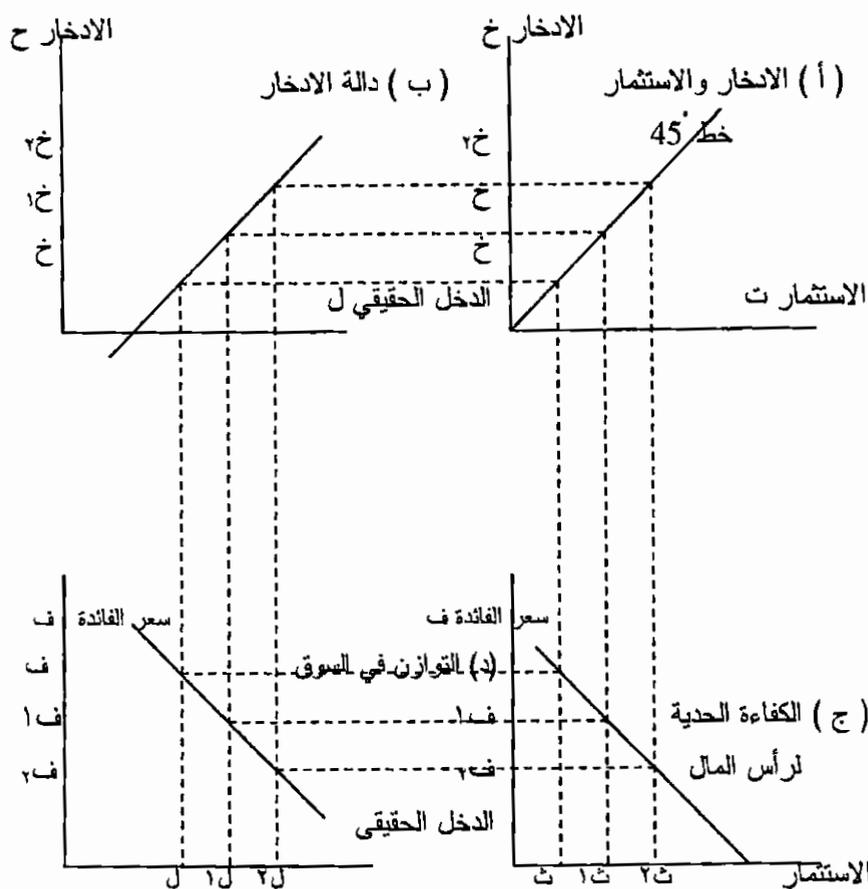
ولم يقدم كينز هذا النموذج بل تم وضع هذا النموذج للتوازن الكلي من قبل هيكس وهانسن، لذا يعرف التحليل الكلي للتوازن العام بتحليل هيكس — هانسن.

وفيما يلي ندرس هذا النموذج في ظل افتراض ثبات المستوى العام للأسعار.

أولاً: توازن سوق السلع والخدمات:

يوضح الشكل البياني رقم (١٦) كيفية تحقق هذا التوازن، ومنه يتبين أن التعرف على التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب التعرف على كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار، وأن هذا التوازن يتحقق بتساوي كل من الادخار والاستثمار المتوقعين (المخططين). فالادخار دالة في الدخل الحقيقي ويتحدد بمستوى هذا الدخل، (قسم ب من الشكل)، والاستثمار يتحدد بكل من سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال — بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار — (القسم ج من الشكل). وفي القسم ب يتساوى من الادخار والاستثمار المتوقعين، حيث تحدد في القسم ج من الشكل مقادير الاستثمار التي تتحدد بسعر الفائدة، وتحدد مقادير الاستثمار هذه المقادير

الادخار المطلوبة - في القسم ب ومنها يتحدد حجم الدخل المقابل الذي يحقق هذه المدخرات - قسم ب .



حيث ت الاستثمار
ل الدخل
خ الادخار
ف الفائدة على رأس المال

شكل بياني رقم (١٦)

توازن سوق السلع والخدمات

وبتحديد حجم الدخل المقابل لسعر الفائدة المبدئي الذي بدأت به الدراسة كأن يكون ف والذي يقابل دخلاً قدره ل . يمكن بتغيير معدلات الفائدة الوصول إلى تقابلها من الاستثمار والادخار ومن ثم الاحجام المقابلة لها من الدخل. فعند معدل الفائدة ف يكون الاستثمار ث، والادخار خ، ويكون الدخل المحقق لذا الادخار هو ل، وهكذا.

وبذلك يمكن الوصول إلى منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات الذي يمثله القسم د الذي يبين المستويات التوازنية من سعر الفائدة والأحجام المقابلة لها من الدخل الحقيقي. ويطلق على هذا المنحنى عادة اسم منحنى IS. وهو يبين أن الدخل القومي عدة مستويات يتحقق عندها التوازن بين الادخار والاستثمار المتوقعين أو المخططين. وأن لكل مستوى من هذه المستويات مستوى يقابله من سعر الفائدة الذي يتحدد في سوق النقد.

وبناء على ذلك إذا أرادت الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي لزيادة الدخل القومي الحقيقي فإنه يمكنها تغيير سعر الفائدة أو العمل على زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال بنقل هذا المنحنى إلى اليمين أو تغيير الإنفاق الحكومي لنقل منحنى الاستثمار إلى أعلى، أو محاولة تغيير نمط الاستهلاك لزيادة الميل الحدى للاستهلاك ونقل منحنى الادخار إلى اليمين حتى يزداد الطلب الكلي وترتفع الأسعار مما يشجع المنظمين على الاستثمار، ومن ثم نقل البطالة.

إلا أن لخفض سعر الفائدة حدوداً لا يمكن تجاوزها وإلا تعرضت هذه السياسة لتأثير مصيدة السيولة إذ وصول سعر الفائدة لأدنى مستوى له يتسبب عنه الأفراد لارتفاعه بعد ذلك ولذا يزداد التفضيل النقدي لسديهم ولا يزداد الاستثمار.

أما القسم أ فيوضح عرض النقود وهو ثابت لا يتغير يتكون من كل من أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات. ويوضح هذا القسم كيفية توزيع عرض النقود بين هذين الرصدين.

فمعرفة مستوى الدخل الحقيقي وليكن L يمكن معرفة الطلب على أرصدة المعاملات من القسم ب بإسقاط عمود من النقطة L على الخط HN في الشكل، وهو في هذه الحالة K_1 . ومن القسم أ يمكن معرفة أرصدة النقود للمضاربة حيث تمثل الباقي من عرض النقود، وهي في هذه الحالة K_2 . وفي القسم ج يتحدد سعر الفائدة بتقابل عرض النقود للمضاربة مع الطلب عليها والذي يمثل المنحنى في هذا القسم. ويتحدد سعر الفائدة في هذا القسم J عند النقطة Z ، وهو في هذه الحالة F . أما القسم د فهو يبين التوازن في سوق النقود بالمنحنى GC الذي يعرف عادة ب LM . وهو يحدد المستويات المختلفة من الدخل القومي المقابلة للأسعار المختلفة للفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود.

وهذا المنحنى يكون مرناً مرونة لا نهائية عند المستويات المنخفضة من الدخل لأثر مصيدة السيولة سالف الذكر، أما الجزء العلوي من هذا المنحنى فهو خط رأسي حيث يكون الطلب على النقود للمعاملات بصفة أساسية.

وكلما زاد سعر الفائدة كلما تخلص الأفراد من أرصدة المضاربة حتى يتم التصرف فيها كلية. وهذا الجزء من المنحنى يعرف بالمنطقة التقليدية لأن التقليديين يرون أن الطلب على النقود لا يكون إلا للمعاملات فقط. أما باقي المنحنى يبين هذين الجزئين فإنه يميل لأعلى حيث يزيد بزيادة الدخل الحقيقي.

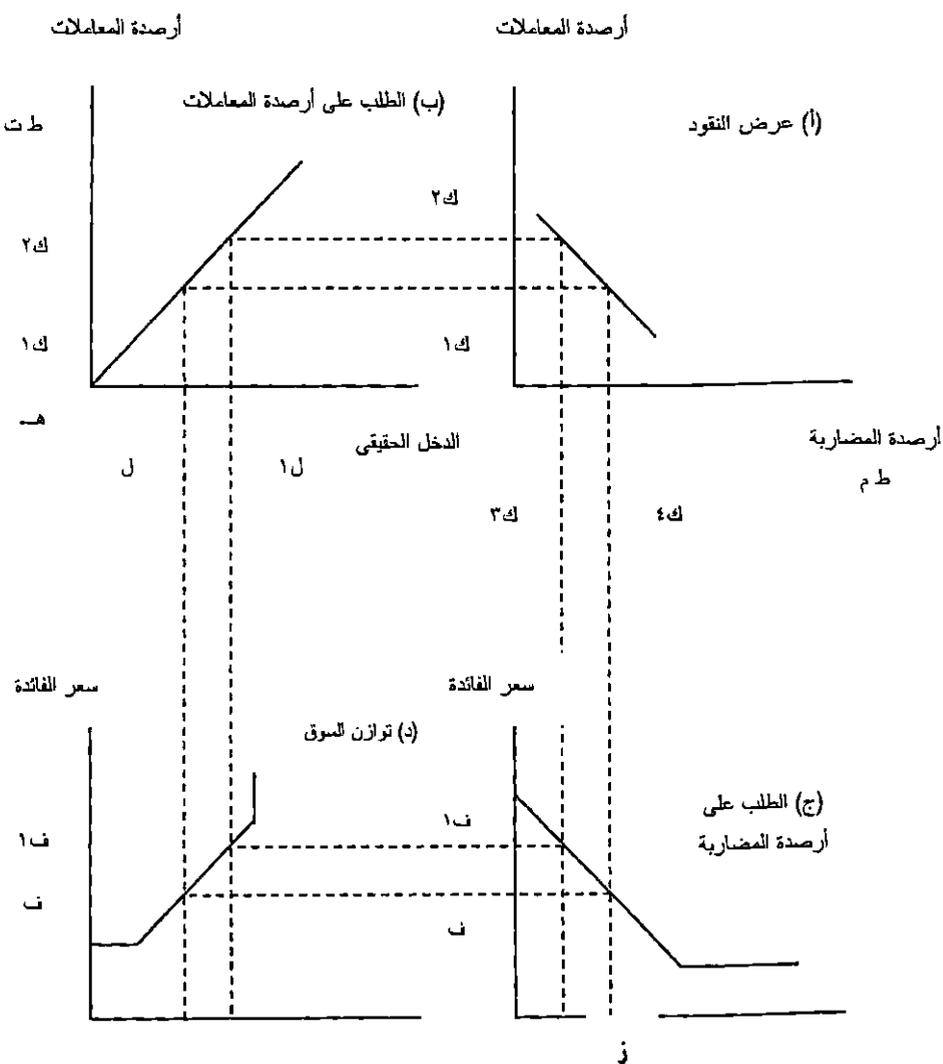
وكلما زاد عرض النقود كلما اتجه المنحنى إلى اليمين دون تغيير مكان الجزء الخاص منه بمصيدة السيولة. ولانخفاض التفضيل النقدي نفس التأثير أيضاً على المنحنى. أما انخفاض عرض النقود أو زيادة التفضيل للنقود فينسبب في انتقال المنحنى إلى اليسار، مع ثبات الجزء بمصيدة السيولة أيضاً.

ثالثاً: التوازن المزدوج لسوقي السلع والنقود:

تبين لنا من دراسة التوازن في سوقي السلع والنقود كل على حدة، أن التوازن في أي منهما من الممكن أن يحدث عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة والدخل. إلا أن التوازن العام للاقتصاد لا يكون إلا عند مستوى واحد فقط من سعر الفائدة والدخل. ويتحدد هذا المستوى من تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع مع منحنى التوازن في سوق النقد. وهذه النقطة ن تبين سعر الفائدة الذي يحقق التوازن في السوقين معاً وهو F_1 ، وبالمقابل نحصل على الدخل الحقيقي للتوازن وهو L_1 في الشكل البياني رقم (١٧). وأي نقطة أخرى لا تحقق التوازن في السوقين معاً لأنها ستكون بعيدة عن التقاطع بين المنحنيين.

شكل بياني رقم (١٧)

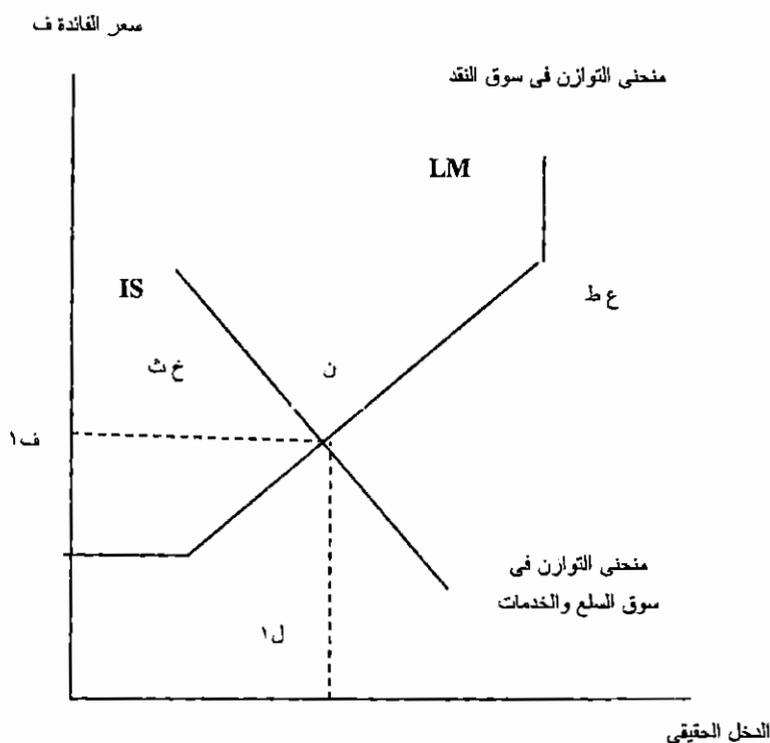
توازن سوق النقود



حيث	ع هـ	عرض النقود
ط ت		الأرصدة النقدية للمعاملات
ط م		الأرصدة النقدية للمضاربة
هـ		نسبة الأرصدة النقدية للمعاملات إلى الدخل القومي
ل	ف	الدخل.
	ف	سعر الفائدة

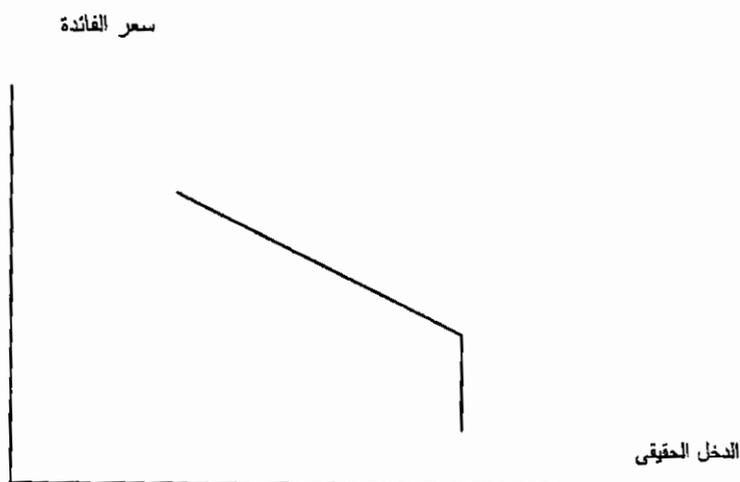
وإذ تعمل الحكومة بسياساتها الاقتصادية المختلفة على تحقيق زيادة الدخل القومي الحقيقي، فإنها لا بد وأن تحاول دفع نقطة التوازن إلى اليمين ويكون ذلك إما بنقل منحنى التوازن في سوق السلع نحو IS إلى اليمين بزيادة الانفاق الحكومي أو حدث الاستهلاك للزيادة (وهو يؤدي إلى نقص الادخار) أي السياسات المالية، ويترتب على ذلك زيادة في الدخل الحقيقي مقترناً بارتفاع في سعر الفائدة. أو بنقل منحنى التوازن في سوق النقد نحو LM إلى اليمين بزيادة كمية النقود من خلال السياسات النقدية أو التغير في عادات الدفع بزيادة عدد مرات استلام الدخل، أو التأثير في توقعات المستثمرين لزيادة النقود الخاصة بالمعاملات وهو يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي مصحوباً بانخفاض في سعر الفائدة. وقد يمكنها نقل المنحنيين معاً إلى اليمين.

شكل بياني رقم (١٨) منحنى التوازن في سوق النقد



وهذا التحليل ينطبق تماماً على الحالات التي يكون فيها بطالة وطاقات عاطلة في المجتمع، حيث يمكن التغلب على ذلك بمحاولة التوسع في النشاط الاقتصادي بنقل نقطة التوازن إلى اليمين. ويتعدد عمليات النقل هذه نحصل على نقطة توازنية عديدة متتالية، فإذا ما تم توصيل هذه النقاط فإننا نحصل على منحنى الطلب الكلي الذي يوضح مسار التوسع للاقتصاد. ويوضحه الشكل البياني رقم (١٨).

من هذا الشكل يتضح اتجاه منحنى الطلب يميل تجاه اليمين حتى يصل إلى نقطة يتجه بعدها رأسياً لأسفل، ويعني ذلك أن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة هو حد مصيدة السيولة السالف الذكر على منحنى (LM) ، وهو يشير إلى أن أي خفض تال لسعر الفائدة لن يؤثر على الدخل أو الناتج، وهو يمثل الحد الذي لا يمكن للسياسات النقدية تجاوزه في علاج مشكلة البطالة والطاقات العاطلة، ويرى كينز اللجوء في هذه الحالة إلى السياسات المالية للتأثير في سوق السلع والخدمات لدفع منحنى (IS) إلى اليمين ودفع التوسع في الاقتصاد بلا قيود كذلك التي تواجه السياسات النقدية والتي منها مصيدة السيولة وأثرها سالف الذكر. وبذا لا يحتوي منحنى الطلب الكلي على هذا الجزء المتجه رأسياً بل يستمر بعد ذلك بشكله الذي يتصف به في الجزء السابق على هذا الخط الرأسي.



شكل بياني رقم (١٨)

منحنى الطلب

هذا وقد بنى التحليل فيما سبق على ثبات المستوى العام للأسعار وعلاقة الدخل الحقيقي بسعر الفائدة rd ظل أسعار ثابتة. أما إذا أخذت التغيرات السعرية في الاعتبار، فإن منحنى الطلب الكلي المذكور ينتقل بأكمله لأعلى في حالة ارتفاع الأسعار حيث يزداد الطلب على النقود للمعاملات ويقل الطلب على أرصدة المضاربة فيرتفع سعر الفائدة لنفس المستوى من الدخل الحقيقي. وعند انخفاض الأسعار ينتقل المنحنى لأسفل بأكمله لانخفاض الطلب على أرصدة المعاملات وزيادة الطلب على أرصدة المضاربة فينخفض سعر الفائدة لنفس المستوى من الدخل الحقيقي.

رابعاً: توازن سوق العمل، والتوازن الكلي للاقتصاد:

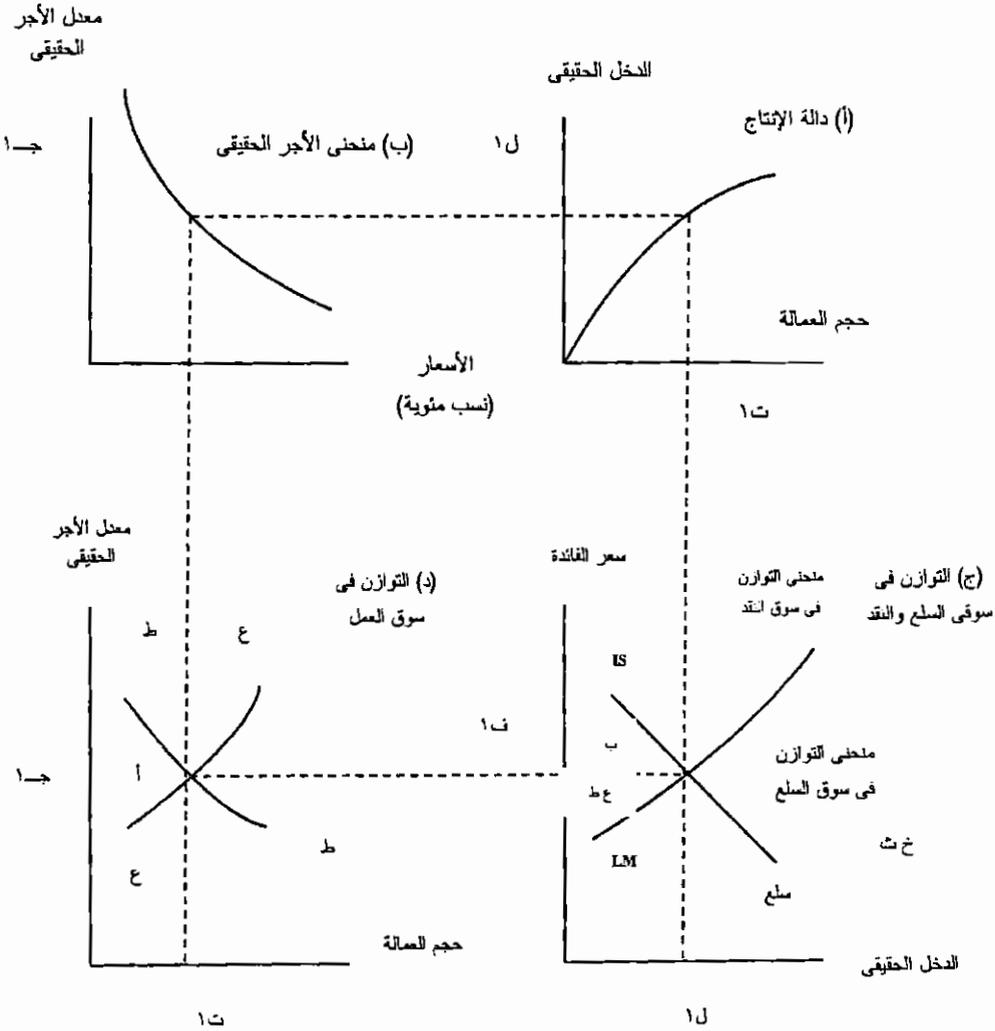
يتطلب التوازن العام للاقتصاد توازن الأسواق الثلاثة كما سبق. لذا فإن التوازن في سوق العمل يتم معه توازن الاقتصاد. إلا أن سوق العمل ينظر إليه في النموذج التوازني على أنه يمثل السوق المتبقية التي يتم التوازن فيه تبعاً للتوازن في السوقين الآخرين، أو بمعنى آخر أن التوازن في سوق السلع والنقد يؤثر على سوق العمل ويحدد المستوى التوازني له بطريقة غير مباشرة.

وقد سبق القول بأن منحنى الطلب الكلي للاقتصاد هو الذي يحدد مسار التوسع لهذا الاقتصاد في حالات ما دون العمالة الكاملة. وهو الذي يتم الوصول إليه من التقاء منحنيات $LM-IS$ السالفي الذكر عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة والدخل. إلا أنه إذا كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة فإن مسار التوسع يتحدد بمنحنى العرض الكلي، وهو يتحدد بدوره من حجم العمالة في سوق العمل.

وفيما يلي ندرس كيفية تحقق التوازن في سوق العمل مرتبطاً
بالتوازن في سوق السلع والنوّد محققاً للتوازن العام للاقتصاد القومي، ثم
نتعرض لكيفية الوصول إلى منحى العرض الكلي.

شكل بياني رقم (١٩)

توازن سوق العمل



يبين الشكل البياني رقم (١٩) كيفية تحقق التوازن، حيث يبين القسم أ منه دالة الإنتاج التي تعتمد على حجم العمالة وأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الحقيقيين، أما القسم ب فهو يشير إلى اتجاه معدلات الأجر الحقيقي للعمل للنقص بزيادة الأسعار، وللارتباط الوثيق بين حجم العمالة ومستوى الأجر الحقيقي السائد في السوق فإنه كلما زاد الأجر الحقيقي كلما نقص التوظيف ومن ثم الناتج القومي الحقيقي.

وحيث يعتمد الطلب على مستوى الإنتاجية الحدية لهم، فإن العمل فيعتمد على مستوى الأجر الحقيقي ويوضحه القسم د أيضاً. ويبين القسم ج التوازن في سوق السلع والنقد للتعرف على الصلة والتداخل بينهما وبين سوق العمل.

وحيث يتحقق التوازن العام للاقتصاد بتساوي كل من الادخار والاستثمار في سوق السلع، وعرض النقود والطلب عليها في سوق النقد، وعرض العمل والطلب عليه في سوق العمل. فإن هذا يوضحه الشكل البياني.

فإن القسم ج يحدد الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن ومنه ومن دالة الإنتاج - قسم أ - يتحدد حجم العمالة المطلوبة لتحقيق هذا الدخل، أما الأجر الحقيقي قسم ب فيتحدد معه المعروض من العمل والذي يقابل الحجم المطلوب. فيحدث التوازن في سوق العمل كما يبينه القسم د.

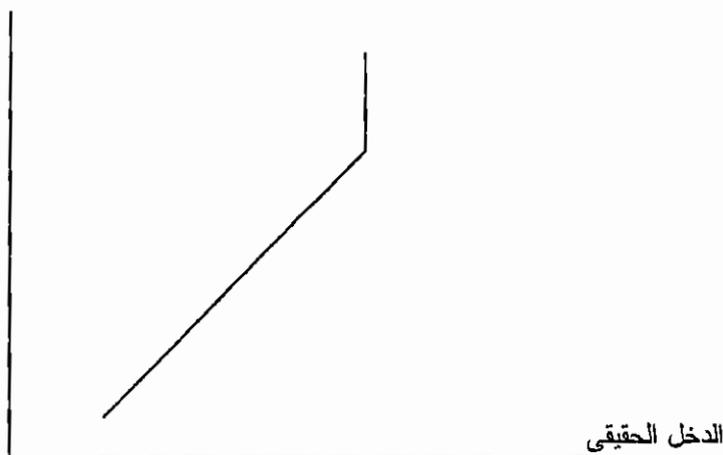
أو عدم التدخل في تحديدها من قبل الحكومات أو النقابات حتى تتعادل الأجور الحقيقية مع الإنتاجية الحدية للعمل، وهو فرض غير قائم في الظروف السائدة للدول الرأسمالية حالياً، مما يدعو الدولة إلى التدخل لتحقيق التوازن بالسياسات الاقتصادية المختلفة.

ومن الممكن اشتقاق منحنى العرض الكلي للاقتصاد الذي يوضح

مسار التوسع في حالة العمالة الكاملة، من افتراض مستويات مختلفة من الأجر الحقيقية. حيث تؤدي هذه إلى اختلاف أحجام العمالة تبعاً لاختلاف مستويات الأجر الحقيقية . وباستخدام دالة الإنتاج يمكن التعرف على مستويات الدخل الحقيقي المقابلة لهذه الأحجام المختلفة.

وبالتمثيل البياني لمستويات الأجر الحقيقية المختلفة ومستويات الدخل القومي الحقيقي المقابلة يتم الحصول على منحنى العرض الكلي. ويمثل الشكل البياني رقم (٢٠) هذا المنحنى والذي يفترض معه ضمناً ثبات سعر الفائدة وثبات الأسعار.

أسعار (نسب مئوية)



شكل بياني رقم (٢٠)

منحنى العرض الكلي

أما في حالة تغير سعر الفائدة فإن الأسعار أيضاً تتغير وينتقل المنحنى بأكمله إلى أعلى في حالة زيادة سعر الفائدة ومن ثم الأسعار، وانتقال المنحنى بأكمله إلى أسفل في حالة انخفاض كل من الفائدة والأسعار.

ويشير منحني العرض الكلي كما أسلفنا إلى مسار التوسع الاقتصادي في حالة العمالة الكاملة، وهو يتفق مع وجهة نظر النظرية التقليدية القائلة بتحقق العمالة الكاملة وبمرونة الطلب الاستثماري للتغير في سعر الفائدة، والتي قال بها بيجو رداً على كينز، ولا تواجه هذا المسار عقبات كتلك التي تواجه مسار الطلب الكلي كمصيدة أو فخ السيولة، حيث يرى بيجو بأن انخفاض مستوى الأسعار وما يصحبه من اتجاه قيمة الأصول الثابتة وممتلكات الأفراد والقوة الشرائية للأرصدة النقدية للزيادة سيقبل معه الميل للادخار، ويزداد بالتالي الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى إحداث آثار توسعية على الاقتصاد. وتتوفر مرونة الأجور والأسعار فإنه ستتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد حتى ولو كانت مرونة الطلب الاستثماري للتغير في سعر الفائدة منخفضة أو في حالة مصيدة السيولة.

إذ أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة الاستثمار -لأن الأسعار يصحبه انخفاضاً في سعر الفائدة- ومن ثم زيادة التوظيف والدخل بلا حدود، وحتى لو بلغ انخفاض سعر الفائدة أقصى حد له فلن يكون لذلك أثر لاتجاه الأفراد لزيادة الإنفاق الاستهلاكي - نتيجة لزيادة قيمة أرصدهم وأصولهم، وبالتالي لن تكون هناك حاجة للسياسات المالية كما يرى كينز.

ومحصلة ذلك هي انتقال منحني خ ت (IS) ، ع ط (LM) إلى اليمين وتحقيق التوظيف الكامل للاقتصاد، إلا أن ذلك الأثر التوسعي لانخفاض الأسعار لم يتم التأكيد منه بعد، ولا تزال الشكوك تدور حوله^(١).

(١) - أحمد حافظ الجويني، مرجع سابق.

- أحمد جامع، مرجع سابق.

- Ackley, G., op. cit.

وبصفة عامة فإن الاقتصاد الرأسمالي لا زال يعاني من البطالة للجمود النسبي لكل من الأجور بفعل نقابات العمال وقوانين العمل، والطلب الاستثماري بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، وللمرونة الكبيرة في الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة، فضلاً عن قلة مرونة الأسعار، كما أن هذا الاقتصاد يتعرض للتقلبات الاقتصادية.

مما سبق يتبين أن التوازن الكلي للاقتصاد يتأثر بعوامل عديدة تتسبب في تحقيقه أو الإخلال به. وأن اتجاه الطلب الكلي للنقص وما يؤدي إليه ذلك من بطالة أو اتجاهه للزيادة، وما قد يؤدي إليه ذلك من تضخم يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لعلاج هذا الاختلاف في التوازن.

ويمكن للحكومة من خلال السياسة المالية المناسبة أن تعالج هذا الاختلال فإذا نقص الطلب الكلي قامت بتعويض هذا النقص عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب (أو الاقتصار على تخفيض الضرائب) حتى يزداد الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل بدون تضخم، أما إذا زاد الطلب الكلي عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل فإنها تواجه ذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (أو مجرد الاقتصار على زيادة الضرائب) وبالطبع فإن الدولة لا بد وأن توجه إنفاقها بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب (دون تأخير) وأن يتكامل هذا الإنفاق مع النظام الضرائبي في الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة.

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن تقوم الدولة أيضاً بالرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف.

وتفيد السياسات النقدية التي تتبعها الدولة في هذا المجال أيضاً كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي

النقدي لدى البنوك وغيرها من السياسات الكمية أو التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة أو غير ذلك من السياسات النوعية، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في التحكم في التقلبات الاقتصادية لأن هناك مدى لا تتجاوزه الدولة في خفض سعر الفائدة أو زيادة عرض النقود أو غيرها من الوسائل الأخرى كما أنها لا تستطيع التأثير في الحالة النفسية للمستثمرين إذا كانت متشائمة^(١).

(١) - Hansen A., Monetary Theory and Fiscal Policy, Mc. Graw Hill, 1940
- Smith W.L. and Jeigen, Readings in Money, National Income, and Stabilization Policy, 2nd. Ed, Richard D. Irwin, Inc, 1970.

خاتمة:

رغم الحلول المقترحة فإن النظام الرأسمالي لا يحقق الاستقرار المطلوب وذلك لما يلي:

١- طبيعة التقلبات الاقتصادية وأنها عملية تراكمية (تتبع من الإنفاق في حدود الدخل المتاح) وإن المعلومات عن هذه التقلبات تصل إلى الجهات المختصة بعد حدوث التقلبات بالفعل.

٢- قيام الرأسمالية على الحرية الفردية شبه المطلقة ومراعاة هذه الحرية في السياسات التي تباشرها الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الإجراءات الاقتصادية المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية لا تتم في معظم الأحيان بالقدر المناسب.

٣- وجود المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وما يؤدي إليه ذلك من عدم مرونة الأسعار والأجور، فضلاً عما تؤدي إليه الاحتكارات من تجميد الأسعار في مجالاتها.

٤- إمكانية خلق النفود عن طريق الجهاز المصرفي وما يؤدي إليه من تضخم وإضرار بالقيم وإفادة الممولين على حساب غيرهم من طوائف المجتمع.

٥- بعد الممولين والقائمين على السياسة المصرفية عن القرارات الإنتاجية، وما يؤدي إليه ذلك حاجة الممولين لتوقع الطلب، ومرور فترة زمنية قبل اتخاذ قراراتهم بالتمويل وما يؤدي إليه ذلك من تأخر الاستثمار وما يترتب على ذلك من اختلاف الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط.

٦- سوء توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع وما يترتب على ذلك من سوء استخدام الموارد المتاحة للمجتمع.

٧- سعر الفائدة كعامل في تشجيع الاكتناز والحد من الإنفاق الاستثماري لاتخاذ كمقياس للحد الأدنى للربحية المطلوبة من النشاط الاستثماري. ونظراً للنقلب في مستوى الأرباح في الأجل القصير وميله للانخفاض في الأجل الطويل لعوامل المنافسة بين المشروعات، ووجود حد أدنى لسعر الفائدة لا يقل عنه مهما زاد عرض النقود فإن ذلك يقيد الاستثمار ويجعله لا يتساوى مع الادخار.

٨- أن دافع الربح واختلاف التكاليف لظروف المنافسة الاحتكارية يحدث تبايناً في الأسعار ويجعلها لا تعبر عن حقيقة الأشياء ويعقد من عملية توفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي للمجتمع ويزيد من تكلفتها.

٩- أن ربحية رأس المال النقدي في النظام الرأسمالي تتحدد من خلال التعامل في سوق النقود (التعامل بين المقترضين والبنوك التجارية) والأوراق المالية (والأسهم والسندات). ويقوم التعامل في هذين السوقين على توقعات والحالة النفسية للمتعاملين فيها، وربحية رأس المال كما هو معلوم تحدد قرارات الاستثمار. لذا فإن القرارات الاقتصادية لا تتم وفقاً للنواحي الإنتاجية بل تبعاً للنواحي النفسية للمتعاملين التي تعتبر أساساً لتكوين التوقعات، كما أن طبيعة التعامل في هذه الأسواق تفضل بين المدخرين والمنتجين، وتعمل على إحداث التقلبات الاقتصادية. لذا فإن النظام الرأسمالي لا يتحقق له التوظيف الكامل ويعاني من التقلبات بأشكالها المختلفة (بدرجات متفاوتة).

الاشتراكية والتوازن:

في الاشتراكية (المجتمعية) تقوم الدولة من خلال الخطة الاقتصادية بتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب فهي تحدد الإنتاج والاستهلاك

وتقوم بالتسعير وبالتوازن وفقاً للتخطيط المركزي الذي تباشره. وبالطبع فإن الاقتصاد المجتمعي (الاشتراكي) يواجه بصعوبات التخطيط وبأن كلا من توجيه الإنتاج وتحديد الأسعار وتخطيط الاستهلاك سيكون مقيداً بما تراه الدولة ومنظمتها ملائماً وليس وفقاً لحرية الأفراد واحتياجاتهم الفعلية وإشباع هذه الحاجات بالدرجة المرغوبة.

والتوازن المتواصل إليه في النظام المجتمعي توازن محاسبي، وليس بالضرورة توازن اقتصادي. كما أنه قد لا يتفق والمستويات المناسبة من الدخل. علاوة على أنه لا يعنى عدم حدوث اختلال في هذا التوازن. فمن الممكن أن تحدث البطالة ولكن بصورة مستترة (بطالة مقنعة)، وقد يحدث تراكم في المخزون. كما أن التضخم من الممكن حدوثه وإن كانت مظاهره مختلفة بنفاذ السلع من الأسواق وظهورها في السوق السوداء. وتواجه الاقتصاديات المجتمعية أيضاً التقلبات الموسمية والعرضية كما وتنتقل إليها التقلبات من الاقتصاديات الرأسمالية من خلال التعامل الخارجي معها، وخضوع هذا التعامل لقواعد التعامل الرأسمالي.